

دور الالتزام بمعايير أدلة الإثبات الجزائرية خلال مراحل عملية التدقيق في الرفع من جودة المعلومات المحاسبية - إستطلاع آراء عينة من المهنيين والأكاديميين-

The Role of Adherence to Algerian Standards of Evidence During the Stages of The Audit Process in Raising the Quality of Accounting Information - A Survey of The Opinions of a Sample of Professionals and Academics -

ط.د عبد الباسط ميدون^{1*}، محمد مكاوي²

¹ مخبر تنمية اقتصاديات الأعمال الحديثة وتحسين أداؤها بمنطقة الطاسيلي، المركز الجامعي إيليزي (الجزائر)،

abdelbasset.midoune@cuillizi.dz

mekkaoui30@gmail.com، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)،²

تاريخ النشر: 2023/01/31

تاريخ القبول: 2023/01/01

تاريخ الاستلام: 2022/10/20

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين الالتزام بمعايير أدلة الإثبات الجزائرية خلال مراحل عملية التدقيق وجودة المعلومات المحاسبية من خلال أبعاد الموثوقية والملاءمة والقابلية للفهم والمقارنة، ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبيان وزع على عينة من المهنيين والأكاديميين في مجال المحاسبة والتدقيق والبالغ عددها 45 مفردة، وتم استخدام برنامج SPSS. V 28 وبرنامج SMART PLS .V4 لتحليل البيانات واختبار الفروض. توصلت الدراسة إلى وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية للالتزام بمعايير أدلة الإثبات خلال مراحل عملية التدقيق على جودة المعلومات المحاسبية من خلال الأبعاد الأربعة (الموثوقية والملاءمة والقابلية للفهم والمقارنة).
كلمات المفتاحية: معايير أدلة الإثبات؛ التدقيق؛ جودة المعلومات المحاسبية؛ الموثوقية؛ الملاءمة؛ القابلية للفهم؛ القابلية للمقارنة.

Abstract:

The purpose of this study was to investigate the relationship between adherence to Algerian evidentiary standards in the audit process and the quality of accounting information. This study measured quality through four dimensions: reliability, relevance, comprehensibility, and comparability. A sample of 45 professionals and academics in the fields of accounting and auditing were surveyed using a questionnaire and data was analyzed using SPSS. V 28 and SMART PLS. V4.

Results indicated that there is a positive, statistically significant impact of following evidentiary standards during the audit process on the quality of accounting information as measured by the four dimensions.

Keywords: *evidentiary standards, audit process, quality of accounting information, reliability, relevance, comprehensibility, comparability.*

1. مقدمة :

تعتبر القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية مصدرا أساسيا من مصادر المعلومات لاتخاذ القرارات، ولكي تؤدي هذه المعلومات دورها يجب أن تتصف بمستوى مرتفع من الجودة، لاتخاذ القرارات المناسبة من قبل مستخدميها، ولضمان جودة المعلومات المحاسبية لابد من الاعتماد على مراجع خارجي مستقل يعمل على الحصول على أدلة إثبات تمكنه من التحقق من مدى صحة وعدالة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.

وتعد وظيفة الإثبات البنية الأساسية لعملية التدقيق في مختلف مراحلها، فهي الأساس الذي يعتمد عليه المراجع الخارجي لبناء رأيه الفني المحايد حول المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية للمؤسسة محل التدقيق، ويتطلب ذلك الإلتزام بمعايير أدلة الإثبات، التي تعد الأساس في توجيه عمل المراجع الخارجي للحصول على أدلة كافية وملائمة.

ومن أجل إضفاء المزيد من الثقة والمصدقية اللازمة على المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، قامت الجزائر بإصدار معايير تدقيق محلية مشتقة من معايير التدقيق الدولية وتماشى مع بيئتها الاقتصادية وكذلك مع القوانين والتشريعات المتعلقة بمهنة التدقيق الخارجي.

1.1. إشكالية الدراسة: بناء على ما سبق يمكن طرح إشكالية الدراسة على النحو التالي: ما مدى مساهمة الإلتزام بمعايير أدلة الإثبات خلال مراحل عملية التدقيق في الرفع من جودة المعلومات المحاسبية؟

2.1. فرضيات الدراسة: بغرض الإجابة على إشكالية الدراسة وضعت الفرضيات الآتية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإلتزام بمعايير أدلة الإثبات خلال مراحل عملية التدقيق وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية من خلال بعد الوثوقية؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإلتزام بمعايير أدلة الإثبات خلال مراحل عملية التدقيق وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية من خلال بعد الملائمة؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإلتزام بمعايير أدلة الإثبات خلال مراحل عملية التدقيق وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية من خلال بعد القابلية للمقارنة؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإلتزام بمعايير أدلة الإثبات خلال مراحل عملية التدقيق وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية من خلال بعد القابلية للفهم.

3.1. أهداف الدراسة: يمكن تلخيص أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- التعرف على أدلة الإثبات ووسائل الحصول عليها خلال مراحل عملية التدقيق؛
- التعرف على معايير التدقيق الجزائرية الخاصة بأدلة الإثبات؛
- التعرف على جودة المعلومات المحاسبية من خلال مفهومها وأهدافها وخصائصها؛
- إجراء دراسة ميدانية لمعرفة دور الالتزام بمعايير أدلة الإثبات خلال مراحل عملية التدقيق في الرفع من جودة المعلومات المحاسبية.

4.1. أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في توضيح دور معايير أدلة الإثبات باعتبارها الأسس والقواعد التي تنظم وتوجه عمل المراجع الخارجي خلال مراحل عملية التدقيق، بغرض تمكينه من جمع أدلة إثبات كافية ومناسبة لإضفاء الثقة والمصدقية على المعلومات المحاسبية والواردة في القوائم المالية.

5.1. منهج الدراسة: من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على منهجين، المنهج الوصفي من خلال وصف متغيرات الدراسة (معايير أدلة الإثبات خلال مراحل عملية التدقيق، جودة المعلومات المحاسبية)، والمنهج التحليلي من خلال جمع المعلومات المتعلقة بالدراسة وتحليل نتائجها.

6.1. الدراسات السابقة:

- دراسة (مومني و فراج، 2020): (مقال) بعنوان: مساهمة التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومات المحاسبية دراسة ميدانية لعينة من المهنيين في الجزائر، حاول الباحثان من خلال هاته الدراسة قياس مدى مساهمة التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وأظهرت نتائج الدراسة أن محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين والمحاسبين يستخدمون التدقيق الإلكتروني في التخطيط والرقابة والتوثيق إلى حد فوق المتوسط، كما أظهرت نتائج الدراسة أن التدقيق الإلكتروني يساهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال تحسين جودة خصائصها النوعية.

- دراسة (بصري و بن لقاسم، 2019): (مقال) بعنوان: مدى تطبيق مراجعي الحسابات للمعايير الدولية والمعايير الجزائرية للتدقيق الخاصة بأدلة الإثبات بتسليط الضوء على المعيار رقم 505 "المصادقات الخارجية" - دراسة استطلاعية لعينة من الخبراء ومحافظي الحسابات في الجزائر، حاول الباحثان من خلال هاته الدراسة معرفة مدى تطبيق مراجعي الحسابات للمصادقات الخارجية كأسلوب من أساليب جمع أدلة الإثبات في الجزائر، ومعرفة مختلف الصعوبات التي يواجهها المراجع عند اعتماده على هذا الأسلوب، وأظهرت نتائج الدراسة أن هذا الأسلوب بحسب عينة الدراسة يعتبر من أقوى الأساليب التي

يعتمد عليها المراجع الخارجي في سبيل جمعه لأدلة إثبات، كما أنه يواجه صعوبات عند استعمال هذا الأسلوب لعدم وجود نص تشريعي.

- دراسة (Abulgasem Zakari & Saleh Mohamed Ahmad, 2014): (مقال) بعنوان:

دور مصدر أدلة التدقيق في تعزيز جودة وموثوقية تقرير المراجع الخارجي الليبي، حاول الباحثان من خلال هاته الدراسة معرفة دور مصدر أدلة التدقيق التي تم جمعها من قبل المراجع الخارجي الليبي في تعزيز جودة وموثوقية تقريره، وأظهرت نتائج الدراسة أن مصدر أدلة التدقيق يؤثر على موثوقية وجودة تقرير المراجع الخارجي الليبي، وأن المراجع الخارجي الليبي استخدم البيانات الناتجة عن نظام المحاسبة كدليل تدقيق لدعم رأيه حول مصداقية البيانات المالية، ويتم تعزيز الكفاية والملاءمة عند جمع الأدلة من نظام محاسبة قوي. ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة: على الرغم من تنوع الدراسات السابقة من حيث المجال والأساليب وتباين وتفاوت النتائج التي توصلت إليها إلا أنها ارتبطت ببعده بيئي خاص بكل دراسة، ولم يجد الباحثين من بينها ما يربط بين جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن التزام المراجع الخارجي بمعايير أدلة الإثبات الجزائرية، وهو ما يستلزم إجراء هذه الدراسة.

2. الإطار النظري لمعايير أدلة الإثبات الجزائرية خلال مراحل عملية التدقيق:

1.2. إصدارات معايير التدقيق الجزائرية:

تعد معايير التدقيق الدولية الصادرة من الإتحاد الدولي للمحاسبين إطار متجانس وقابل للتطبيق من المستويات المهنية الدولية، إلا أن هذه المعايير لا تتوافق مع البيئة الاقتصادية لبعض الدول واستحالة تطبيقها في دول أخرى، مما أدى إلى إصدار هذه الدول معايير محلية تتوافق مع بيئتها الخاصة بها، وتعد الجزائر واحدة من بين هذه الدول حيث قامت بإصدار معايير تدقيق محلية مشتقة من معايير التدقيق الدولية وتتماشى مع بيئتها الاقتصادية وكذلك مع القوانين والتشريعات المتعلقة بمهنة التدقيق الخارجي، وتولى إصدار هذه المعايير المجلس الوطني للمحاسبة عن طريق لجنة التقييس والممارسات المهنية. حيث بلغ عددها 16 معيار ابتداء من 04 فيفري 2016 إلى غاية 24 سبتمبر 2018، من خلال أربع مقررات كالتالي:

- المقرر رقم 002 المؤرخ في 2016/02/04: تضمن أربعة معايير وهي: NAA 210 "اتفاق حول أحكام مهام التدقيق"، NAA 505 "التأكيدات الخارجية"، NAA 560 "الأحداث اللاحقة لتاريخ إقفال الحسابات"، NAA 580 "التصريحات الكتابية".

- المقرر رقم 150 المؤرخ في 2016/10/11: تضمن أربعة معايير وهي: NAA 300 "التخطيط لتدقيق القوائم المالية"، NAA 500 "العناصر المقنعة"، NAA 510 "مهام التدقيق الأولية- الأرصد

الافتتاحية"، NAA 700 "تأسيس الرأي وتقرير تدقيق القوائم المالية".

- المقرر رقم 23 المؤرخ في 2017/03/15: تضمن أربعة معايير وهي: NAA 520 "الإجراءات التحليلية"، NAA 570 "استمرارية الاستغلال"، NAA 610 "استعمال أعمال المدققين الداخليين"، NAA 620 "استخدام أعمال خبير معين من طرف المدقق".
- المقرر رقم 77 المؤرخ في 2018/09/24: تضمن أربعة معايير وهي: NAA 230 "وثائق التدقيق"، NAA 501 "العناصر المقنعة-اعتبارات خاصة"، NAA 530 "السير في التدقيق"، NAA 540 "تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة به".

2.2. معايير أدلة الإثبات الجزائرية خلال مراحل عملية التدقيق:

تعد وظيفة الإثبات البنية الأساسية خلال مراحل عملية التدقيق، لما لها من أثر على المخرجات النهائية لعملية التدقيق، الأمر الذي جعل الهيئات المهنية بالجزائر تهتم بدرجة أكبر بأدلة الإثبات، من خلال إصدارها لمعايير خاصة بما تمثل الجزء الأكبر من معايير التدقيق الجزائرية.

1.2.2. مفهوم أدلة الإثبات في التدقيق:

يستخدم المراجع الخارجي مفهوم أدلة الإثبات لتحديد ما إذا كانت القوائم المالية المدققة تتفق مع معايير موضوعية، ومن ثم إبداء رأيه الفني المحايد حول مدى صحة وعدالة القوائم المالية، والذي يتطلب جمع أدلة إثبات كافية ومناسبة تساعد على تدعيم رأيه.

1.1.2.2. تعريف أدلة الإثبات في التدقيق:

هناك عدة تعاريف حول أدلة الإثبات نذكر منها ما يلي:

تعرف أدلة الإثبات في التدقيق على أنها: "كافة المعلومات المتحصل عليها خلال مراحل عملية التدقيق والتي يبني عليها المدقق حكمه المهني لاتخاذ قراره فيما إذا كانت القوائم المالية تعطي صورة حقيقية وعادلة" (الذنيبات، 2021، صفحة 58).

كما تعرف أيضا على أنها: "المعلومات التي يستخدمها المدقق للوصول إلى الاستنتاجات التي يعتمد عليها في إبداء رأيه الفني المحايد وتتضمن هذه المعلومات كل من المعلومات الواردة في السجلات المحاسبية التي تستند إليها القوائم المالية والمعلومات الأخرى" (Felix I. Lessambo, 2018, p. 155).

مما سبق يتبين لنا أن أدلة الإثبات هي مجموعة من وثائق وقرائن محاسبية يتحصل عليها المراجع الخارجي من خلال طرق ووسائل معينة (من خلال إجراءات محددة) بهدف دعم رأيه الفني المحايد حول مدى صدق وعدالة القوائم المالية للمنشأة محل التدقيق.

2.1.2.2. خصائص أدلة الإثبات في التدقيق:

تحتوي أدلة الإثبات في التدقيق على مجموعة من الخصائص تتمثل فيما يلي:

- **كفاية الأدلة:** ترتبط بكمية الأدلة التي تم جمعها للتحقق من مصداقية تأكيدات الإدارة، وتحدد كمية الأدلة وفقا لتقدير المراجع الخارجي لها لتدعيم رأيه (مزيد رفاعه، 2017، صفحة 68).
- **مصداقية الأدلة:** ترتبط المصداقية بجودة الأدلة ونوعيتها فكلما كانت جودتها عالية توفرت لها مصداقية أعلى تمكن المراجع الخارجي من الحكم على عدالة القوائم المالية (عمر علي، 2018، صفحة 225).
- **مناسبة الأدلة:** أي مدى ارتباط الأدلة بهدف التدقيق للحصول على استنتاج مناسب حول البند الذي يتم تدقيقه مثل هدف التحقق من الوجود فالدليل المناسب هو الجرد الفعلي أو الملاحظة، وعدم مناسبة الدليل قد يؤدي إلى تكلفة ووقت غير ضروريين (مزيد رفاعه، 2017، صفحة 71).

2.2.2. مراحل عملية التدقيق:

إن عملية التدقيق هي عملية منتظمة لجمع وتقييم الأدلة، وتمر بعدة مراحل ابتداء من التخطيط لعملية التدقيق إلى استكمال عملية التدقيق والتي تنتهي بإصدار التقرير. وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

- **المرحلة الأولى: التخطيط لعملية التدقيق:** والهدف من هذه المرحلة هو تمكين المراجع الخارجي من جمع وتقييم أدلة الإثبات التي تساعد في التقليل من احتمالية الخروج بنتائج غير مناسبة من عملية التدقيق (الذنيبات، 2021، صفحة 58). وتتكون هذه المرحلة من ثماني خطوات يمكن إيجازها بـ (قبول الزبون وأداء التخطيط الأولي، فهم عمل الزبون ونشاطه، تقييم مخاطر عمل الزبون، أداء الإجراءات التحليلية الأولية، تحديد الأهمية النسبية وتقييم خطر التدقيق المقبول والخطر المتأصل، فهم الرقابة الداخلية وتقييم خطر الرقابة، جمع المعلومات لتقييم مخاطر الاحتيال، وتطوير إستراتيجية شاملة للتدقيق وبرنامج التدقيق) (البغدادي و عودة، 2017، صفحة 367).
- **المرحلة الثانية: تنفيذ اختبارات الرقابة والاختبارات الأساسية للعمليات:** في هذه المرحلة يتم تنفيذ ما تم تحديده في برنامج التدقيق، حيث تهدف اختبارات الرقابة إلى التحقق من مدى مناسبة تصميم الرقابة الداخلية وفاعلية تشغيل النظام. أما بالنسبة للاختبارات الأساسية للعمليات فهي تهدف إلى التحقق من مدى وجود تحريفات في القيم النقدية لهذه العمليات (الذنيبات، 2021، صفحة 157).

- المرحلة الثالثة: تنفيذ إجراءات المراجعة التحليلية والاختبارات التفصيلية للأرصدة: وتهدف للحصول على أدلة إثبات لدعم رأي المراجع الخارجي حول القوائم المالية وتتضمن تحليل العلاقات بين كل من بنود القوائم المالية وغير المالية، وذلك لتحديد الحسابات التي تحتوي أخطاء جوهرية وتحتاج إلى مزيد من الفحص، أو اختبارات معقولة أرصدة الحسابات وتدعى الإجراءات التحليلية (البغدادى و عودة، 2017، صفحة 367)، أما الاختبارات التفصيلية للأرصدة تخص أرصدة الحسابات النهائية في الدفتر الكبير والتي تتعلق بقائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وتهدف هذه الاختبارات إلى التحقق من الوجود والاكتمال والحقوق والالتزامات والتقييم والتوزيع (الذنيبات، 2021، صفحة 157).

- المرحلة الرابعة: استكمال عملية التدقيق وإصدار تقرير المراجع الخارجي: وهي تمثل آخر مراحل عملية التدقيق، والتي يتم من خلالها تنفيذ اختبارات إضافية للعرض والإفصاح والتي تتعلق بالالتزامات المحتملة، والأحداث اللاحقة التي تقع بعد نهاية السنة المالية للمؤسسة وحتى تاريخ التقرير. والتجميع النهائي للأدلة وتقييمها من خلال الإجراءات التحليلية وتقويم الاستمرارية والحصول على رسالة التمثيل والتحقق من انسجام المعلومات التي يحتويها التقرير السنوي مع القوائم المالية. ومن ثم إصدار تقرير المراجع الخارجي الذي يعد المنتج النهائي لعملية التدقيق ووسيلة الاتصال التي من خلالها يتم توصيل نتائج الفحص والتقييم للأدلة والقرائن، والرأي الفني المحايد (البغدادى و عودة، 2017، صفحة 367).

3.2.2. وسائل الحصول على أدلة الإثبات خلال مراحل عملية التدقيق:

لجمع كمية كافية ومناسبة من أدلة الإثبات في عملية التدقيق يتبع المراجع الخارجي الوسائل التالية:

- المعاينة والجرد الفعلي: يمكن الجرد من إعطاء دليل مادي على الوجود الفعلي لمعظم بنود القوائم المالية، وذلك من خلال الاطلاع من قبل المدقق على الوثائق المثبتة والقيام بعمليات العد أو القياس أو الوزن... إلخ (رفايكية، 2021، صفحة 43).

- المراجعة الحسابية: يتحقق المراجع الخارجي من صحة مجاميع وأرصدة الحسابات في دفتر الكبير، ومراجعة نقل المبالغ أو ترحيلها من اليوميات إلى حسابات الدفتر الكبير، مع مراجعة العمليات الحسابية في المستندات والكشوف والقوائم المالية. ودليل إثباتها هو النتائج المتوصل إليها من العناصر محل التدقيق (دفتر الكبير، ميزان المراجعة... إلخ) (عبد الله، 2016، صفحة 134).

- المراجعة المستندية: تتعامل المؤسسة بالعديد من المستندات والوثائق، ويقوم المراجع الخارجي بالتأكد من سلامة الشكل القانوني لهذه المستندات والوثائق من خلال معرفة أن ورقة تم تحريرها وفق ما نص عليه

- القانون، ومضمون الورقة الثبوتية من خلال التأكد من محتواها (الكمية، نوع المادة، حساب الجاميع... إلخ). ودليل إثباتها هو المستندات والوثائق الثبوتية (عمر علي، 2018، صفحة 230).
- **التأكدات الخارجية:** تعد التأكدات الخارجية بنوعها الإيجابية والسلبية دليل إثبات يحصل عليه المراجع الخارجي كاستجابة مباشرة مكتوبة من طرف ثالث (الطرف المؤكد) (مزياي، 2021، صفحة 141).
 - **التصريحات الكتابية:** تستخدم هذه الوسيلة في حال تقييم أنظمة الرقابة الداخلية، للتحقق من وجود السياسات والإجراءات الواضحة التي تؤدي إلى توفير جميع متطلبات الرقابة الداخلية، وقد تستخدم في استقصاء الإلتزامات المحتملة والأحداث العادية واللاحقة وأية أمور أخرى. وتتوقف قوة أدلة الإثبات من خلال هذه الوسيلة على كيفية الأسئلة وصياغتها (الذنيبات، 2021، صفحة 217).
 - **الملاحظة:** توفر أدلة تدقيق حول أداء عملية أو إجراء ما ولكنها تقتصر على اللحظة الزمنية التي تحدث فيها الملاحظة، وفي الحقيقة أن التصرف الملاحظ قد يؤثر على كيفية تنفيذ العملية أو الإجراء (Felix .I. Lessambo, 2018, p. 160).
 - **إعادة الأداء:** تتضمن إعادة الأداء لبعض العمليات التي قام بها المحاسبون، مثل عمليات احتساب مخصص الديون المشكوك فيها وتعديل رصيده، وإعداد مذكرة تسوية البنك من جديد.
 - **الإجراءات التحليلية:** وتتكون من تقييمات المعلومات المالية من خلال تحليل العلاقات المعقولة بين بنود القوائم المالية وغير المالية لنفس الفترة ومقارنتها مع المعلومات المالية وغير المالية لفترات أخرى لغرض تحديد مدى التجانس بين المعلومات. وتحديد أية فروقات أو تذبذبات أو علاقات غير متوقعة (الذنيبات، 2021، صفحة 217). فالدليل يتمثل في الوثائق التي استعملها عند قيامه بعملية قياسية والتي مكنته من اكتشاف أمور معينة والتي يستعملها فيما بعد لتدعيم رأيه (عمر علي، 2018، صفحة 240).

4.2.2. عرض معايير أدلة الإثبات الجزائرية خلال مراحل عملية التدقيق:

يوجد 16 معيار تدقيق جزائري، من بينها 10 معايير خاصة بأدلة الإثبات خلال مراحل عملية

التدقيق، كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (01): معايير أدلة الإثبات الجزائرية خلال مراحل عملية التدقيق

رقم المعيار	اسم المعيار	مجال تطبيقه
505	التأكدات الخارجية	يعالج هذا المعيار استعمال المراجع الخارجي لإجراءات التأكدات الخارجية بهدف الحصول على أدلة مثبتة
560	أحداث تقع بعد إقفال الحسابات وأحداث لاحقة	يعالج هذا المعيار التزامات المراجع الخارجي اتجاه الأحداث اللاحقة لإقفال الحسابات في إطار تدقيق القوائم المالية. قد تقع بعض الأحداث التي تؤثر على القوائم المالية والتي تتعلق بالأحداث الواقعة بين تاريخ إعداد القوائم المالية وتاريخ تقرير المراجع الخارجي.

يعالج هذا المعيار إلزامية تحصل المراجع الخارجي على التصريحات الكتابية من طرف الإدارة في إطار تدقيق القوائم المالية.	التصريحات الكتابية	580
يعالج هذا المعيار واجبات المراجع الخارجي فيما يتعلق بتصوير ووضع حيز التنفيذ إجراءات التدقيق قصد الحصول على عناصر مقنعة. وتتضمن هذه العناصر المعلومات المتضمنة في المحاسبة بالإضافة إلى كل المعلومات من الوثائق الأخرى كمحاضر الاجتماع والتأكدات الخارجية.	العناصر المقنعة	500
يعالج هذا المعيار واجبات المراجع الخارجي فيما يخص الأرصدة الافتتاحية في إطار مهمة التدقيق الأولية حيث هذه الأخيرة تتسم فيها القوائم المالية للفترة السابقة بأنها لم تكن موضوع المراجعة، أو تم مراجعتها من طرف المراجع السابق.	مهام التدقيق الأولية "الأرصدة الافتتاحية"	510
يعالج هذا المعيار استخدام المدقق للإجراءات التحليلية باعتبارها مراقبة مادية في جوهرها، وكذلك إلزامية أداء المراجع الخارجي لإجراءات تحليلية مثبتة أثناء استعراض مجمل الحسابات الذي يتم نحاية عملية التدقيق.	الإجراءات التحليلية	520
يعالج هذا المعيار التزامات المراجع الخارجي في تدقيق القوائم المالية المتعلقة بتطبيق الإدارة لفرضية استمرارية الاستغلال في إعداد القوائم المالية.	استمرارية الاستغلال	570
يعالج هذا المعيار مدى اعتبار المراجع الخارجي عند حصوله على عناصر مقنعة كافية وملائمة، وهذا فيما يخص جوانب محددة تمس المخزونات والقضايا والنزاعات التي تلزم الكيان والمعلومات القطاعية في إطار تدقيق القوائم المالية.	العناصر المقنعة- اعتبارات خاصة	501
يعالج هذا المعيار طريقة استخدام السبر الإحصائي وغير الإحصائي لتحديد واختيار العينة، وتقييم نتائج السبر.	السبر في التدقيق	530
يعالج هذا المعيار التزامات المراجع الخارجي المرتبطة بالتقديرات المحاسبية، بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية، المدرجة في القوائم المالية سواء كانت مسجلة أو مقدمة كمعلومة مقبولة، والمعلومات المقدمة في الملحق المتعلق بما ذات دلالة.	تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة بما	540

المصدر: من إعداد الباحثين

يبين الجدول أعلاه معايير أدلة الإثبات الجزائية الواجب الالتزام بها خلال مراحل عملية التدقيق، والبالغ عددها 10 معايير، حيث لكل معيار له ترقيم، وتسمية وكذا مجال تطبيق خاص به، ويستند تصنيف هذه المعايير إلى معايير أدلة إثبات على التصنيف الخاص بمعايير التدقيق الدولية، كون أن معايير التدقيق الجزائية هي معايير مشتقة منها تحمل نفس ترقيمها وتسميتها وتتوافق بشكل كبير مع مضمونها.

3. جودة المعلومات المحاسبية:

يعد الهدف الأساسي من إعداد القوائم المالية هو تقديم معلومات محاسبية عالية الجودة، ومفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية بأكثر كفاءة وفعالية، ويتطلب ذلك أن تتصف المعلومات المحاسبية للقوائم المالية بالجودة العالية والتي تستوجب توفر خصائص معينة (Jemal & Mohsen, 2017, p. 438).

1.3. تعريف جودة المعلومات المحاسبية: هناك عدة تعريفات حول جودة المعلومات المحاسبية نذكر منها ما يلي: تعرف جودة المعلومات المحاسبية على أنها: "ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين وأن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية تساعد على تحقيق الهدف من استخدامها" (الججاوي و العبيدي، 2017، صفحة

74). كما تعرف أيضا على أنها: "تلك البيانات والمعلومات الموائمة والتي تناسب حاجة المستخدم النهائي لها، وبذلك فإن البيانات والمعلومات عالية الجودة هي التي تناسب حاجة المستخدمين وتعد بهدف الوصول إلى معلومات موائمة في ضوء مجموعة من المعايير المرجعية" (شيرين مامون، 2020، صفحة 262).
مما سبق يتبين لنا أن جودة المعلومات المحاسبية هي مدى التطبيق والالتزام بالقواعد والإجراءات المحددة والتي تعكس الدرجة التي تلي بها المعلومات احتياجات المستخدم وفقا لمتطلباته وحاجته للمعلومة.

2.3. خصائص جودة المعلومات المحاسبية:

يتحكم في جودة المعلومات المحاسبية معايير متعارف عليها يتم احترامها، والتي من شأنها تأطير وإنتاج المعلومات المحاسبية وكذا نشرها في إطار موحد ومنظم، كما أن جودة المعلومات المحاسبية، لا تتحقق إلا بتفاعل النظام المحاسبي المالي لنشر تلك المعلومات (عيساوي، 2018، صفحة 9).

1.2.3. الخصائص الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية:

تمثل الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية في خاصيتين وهما:

1.1.2.3. الموثوقية: تفيد هذه الخاصية بأن هذه المعلومات يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ قرارات لخلوها من الأخطاء والتحيز وتمثيلها الصادق للأحداث المالية، فهي مصداقية الاعتماد على المعلومات المحاسبية (Elgabali, 2020, p. 44)، وتتحقق في المعلومات المحاسبية خاصية الموثوقية إذا كانت لها ثلاثة دعائم وهي:

- **الاكتمال:** أن تكون جميع المعلومات المحاسبية اللازمة للمستخدم كاملة لفهم الظاهرة التي يتم تصويرها، بما في ذلك جميع الأوصاف والتفسيرات اللازمة (FASB, 2010).
- **الحياد:** أن تكون المعلومات المحاسبية المقدمة موضوعية وغير متحيزة لمستخدم معين على حساب مستخدم آخر (Caraiman Adrian, 2015, p. 173).
- **الخلو من الأخطاء:** المعلومات المحاسبية خالية من أخطاء أو سهو في وصف الظاهرة، وأن العمليات المستخدمة لإنتاج المعلومات قد تم اختيارها وتطبيقها مع عدم وجود أخطاء في العملية، كما لا يعني الخلو من الخطأ أن المعلومات دقيقة من جميع النواحي (FASB, 2010).

2.1.2.3. الملائمة:

تعد المعلومات ملائمة إذا كانت لها القدرة على التأثير في قرارات المستخدمين وتساعدهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية (الجبوي و العبيدي، 2017، صفحة 35)، أو تأكيد أو تصحيح تنبؤاتهم المستقبلية، وتتحقق في المعلومات المحاسبية خاصية الملائمة إذا كانت لها ثلاثة دعائم وهي:

- التوقيت المناسب: المعلومات المحاسبية يجب أن تكون متاحة لمتخذ القرار عند الحاجة إليها وقبل أن يفقد قدرته على التأثير في القرارات (Bukenya, 2014, p. 187).

- القيمة التنبؤية: أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية تحقيق استفادة منها عند استخدامها في تقييم نماذج التنبؤ بالأحداث الاقتصادية قصيرة الأجل (معمرى و قورين، 2019، صفحة 246).

- القيمة الرقابية (الاسترجاعية): تكون للمعلومات المحاسبية القدرة على الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية وتصحيح التوقعات السابقة أو تأكيدها (أحمد قايد و هلايلي، 2019، صفحة 247).

2.2.3. الخصائص الثانوية لجودة المعلومات المحاسبية: تتمثل الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية في خاصيتين:

1.2.2.3. القابلية للمقارنة: تمكن المستخدمين للقوائم المالية من معرفة أوجه التشابه والاختلاف من خلال إجراء مقارنات لهذه القوائم لعدة فترات زمنية مختلفة أو مع مؤسسات أخرى (Hussin et al., 2021, p. 105).

2.2.2.3. القابلية للفهم: تعد المعلومات قابلة للفهم إذا كانت مصنفة، وموصفة ومعروضة بشكل بسيط وواضح، وأن تكون وخالية من التعقيدات (عكوش و كشرود، 2019، صفحة 226)

4. الدراسة التطبيقية

1.4. منهجية الدراسة الميدانية:

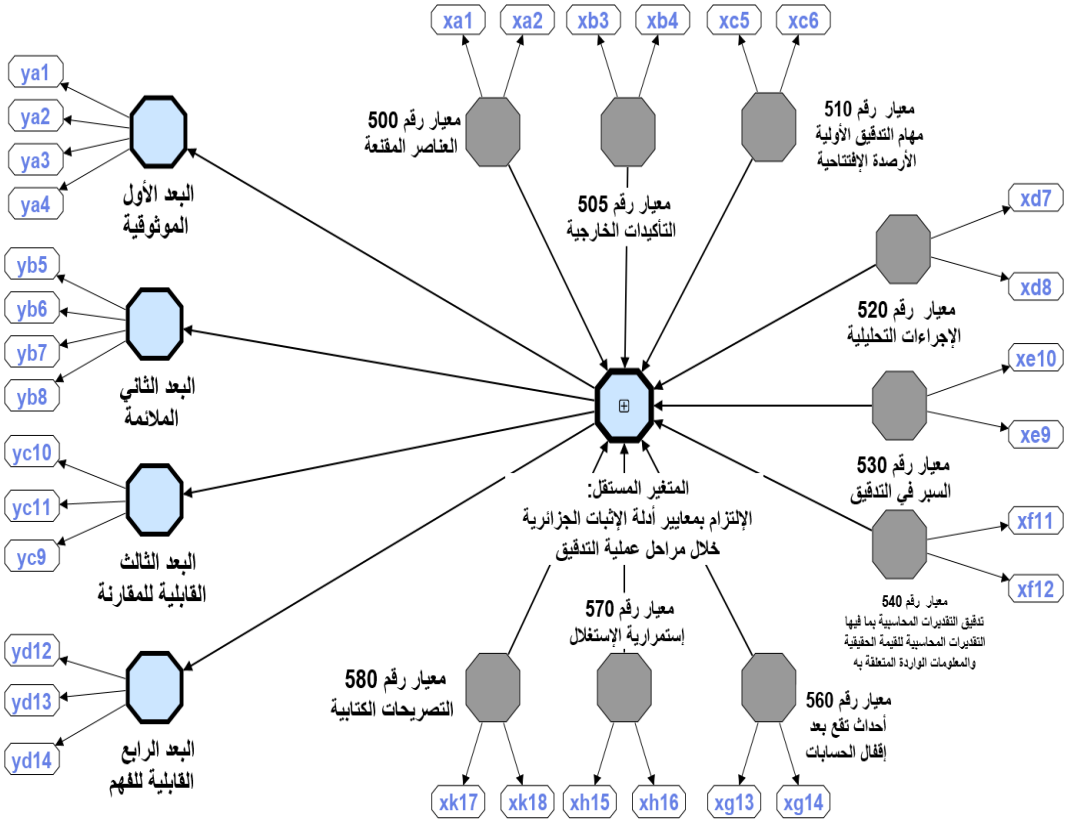
تستخدم هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي إذ أنها تصف المتغيرات المرتبطة بالدراسة وأيضاً تصف خصائص أفراد عينة الدراسة، كما تقوم الدراسة على التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات ونموذج الدراسة وهذا بالاعتماد على نمذجة المعادلات الهيكلية (SEM) (STRUCTURAL EQUATION MODELING) القائمة على التباين (VARIANCE-BASED) أو ما يعرف أيضاً بنمذجة المعادلات الهيكلية وفق طريقة المربعات الصغرى الجزئية (SEM-PLS) (PARTIAL LEAST SQUARES).

2.4. أداة الدراسة والنموذج الفرضي للبحث:

يعتمد الإطار التصوري لهذا البحث على دراسة مدى مساهمة الالتزام بمعايير أدلة الإثبات خلال مراحل عملية التدقيق في الرفع من جودة المعلومات المحاسبية. واستناداً إلى الإطار النظري والدراسات السابقة تم الاعتماد على أداة الاستبيان في قياس وتقدير المتغيرات الدراسة وجمع البيانات من خلال وضع مجموعة من العبارات، ويتكون الاستبيان من جزأين الأول يتعلق بالبيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة والجزء الثاني يتعلق ب المتغير المستقل: الالتزام بمعايير أدلة الإثبات الجزئية خلال مراحل عملية التدقيق ويتكون من (18)

عبارة موزعة على 09 أبعاد (معياري)، أما المحور الثاني: جودة المعلومات المحاسبية ويتكون من (14) عبارة وذلك لقياس المتغير التابع متوزعة على أربعة أبعاد. إضافة على المحور يتعلق بالبيانات الشخصية للعينة وقيست عبارات الاستبيان بمقياس ثلاثي، حيث طلب من أفراد العينة إعطاء درجة إجابتهم على كل عبارة كما يلي: موافق:3، محايد 2، 1 غير موافق ومن أجل تحديد درجة موافقة المستجوبين واتجاهاتهم تم إعادة تصنيف مستويات القياس اتجاهات المستجوبين نحو عبارات الاستبيان وكذا بغرض التعرف على مدى مساهمة الإلتزام بمعايير أدلة الإثبات خلال مراحل التدقيق على جودة المعلومات المحاسبية في ميدان الدراسة بالاعتماد على المدى، وطول الفئة حيث: $(1-3) = 2$ ، $0.6 = 3/2$ ونحصل على المجالات الموافقة التالية: [من 01 إلى 1.66]، [من 1.67 إلى 2.33.60]، [من 2.34 إلى 3]. والشكل التالي يبين النموذج العام للدراسة تم تصميمه باستعانة برنامج (SMART PLS .V4):

الشكل رقم (01): يبين التّموذج الفرض للبحث باستعانة برنامج (SMART PLS. V4):



المصدر: بالاعتماد على برنامج SMART PLS.V4

تعليق على الشكل: وفق لغة (أشكال والرموز) نمذجة المعادلات الهيكلية وفق طريقة المربعات الصغرى الجزئية (SEM-PLS) وبالاستعانة ببرنامج SMART PLS .V4 تم رسم نموذج الفرضي للبحث وهو يتكون

من قسمين: 02- النموذج القياسي (MEASUREMENT MODEL): يعرض العلاقات بين المتغيرات ومجموعة من المؤشرات (INDICATORS) او العبارات التي تقيسها والمتمثلة بالمستطيلات في النموذج، فمثلا المؤشرات (YA1 الى YA4) هي أربع مؤشرات (عبارات) مستخدمة في نموذج قياسي للمتغير المتمثل في البعد الأول الموثوقية، 02- النموذج الهيكلي (STRUCTURAL MODEL) ويعرض العلاقات (المسارات) المتغيرات (المستقل مع المتغيرات التابعة) فالمسارات ممثلة بالأسهم (←) تتجه من المتغير المستقل (الالتزام بمعايير أدلة الإثبات الجزائية خلال مراحل عملية التدقيق) نحو أبعاد المتغير التابع جودة المعلومات المحاسبية (البعد الأول: الموثوقية، البعد الثان: الملائمة، البعد الثالث: القابلية للمقارنة، البعد الرابع: القابلية للفهم). والهدف من اختبار وتقييم النموذج الفرض للبحث وفق طريقة نمذجة (SEM-PLS) هو: رسم الإطار النظري بشكل نموذج متكامل تتحرك في مساحته كل المتغيرات البحث (المستقلة وتابعة معاً. ومؤشراتها التي تقيسها) واختبار نسيج العلاقات التي ينطوي عليها النموذج دفعة واحدة (ككل) كما هي موجودة في الواقع الميداني أي دون تفصيلها أو تجزئتها.

3.4. مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المهنيين والأكاديميين المختصين بمجال المحاسبة والتدقيق بولايات الشمال الشرقي الجزائري وتم إرسال استبيان إلكتروني إلى عينة قدرها 45 مفردة، وبعد تدقيق في الاستبيانات تبين أنها كلها صالحة للمعالجة الإحصائية.

4.4. اكتشاف نوع توزيع البيانات المستجوبين وتحديد الأساليب الإحصائية المستخدمة:

وتم الاعتماد على اختبار (Shapiro-Wilk) لتحديد ما إذا كانت بيانات المستجوبين تتبع / أو لا توزيع الطبيعي.

الجدول رقم (02) يبين نتائج (Tests of Normality) لبيانات المستجوبين

نتائج اختبار Shapiro-Wilk		
المتغير التابع	المتغير المستقل	المتغيرات الدراسة
45	45	العينة N
0.783	0.885	القيمة الاحصائية لـ Shapiro-Wilk
0.000	0.000	القيمة الاحتمالية Sig

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

تظهر نتائج أعلاه أن القيمة الاحتمالية (Sig) هي أقل من المستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي بيانات العينة نحو متغيرات الدراسة مسحوبة من مجتمع لا تتبع بياناته التوزيع الطبيعي وهذا ما يبرر استخدامنا لنمذجة (SEM-PLS) والتي لا تشترط توزيع طبيعي للبيانات. ومن البرامج الإحصائية المستخدمة في

البحث برنامج SPSS .V 28 إلى جانب ذلك تم استخدام برنامج (SMART PLS .V4) وهو برنامج قائم بذاته متخصص في تنفيذ النمذجة المعادلات الهيكلية بطريقة المربعات الصغرى الجزئية (SEM-PLS)

5.4. التحليل الوصفي لمتغيرات البحث :

1.5.4. التحليل الوصفي للبيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة:

بالنسبة لمتغير الجنس توزع أفراد العينة بنسبة (95.60%) لصالح فئة الذكور، وبنسبة (4.40%) لصالح فئة الإناث. أما حسب متغير العمر، توزع أفراد العينة بنسبة (48.90%) لصالح الفئة العمرية (أكبر من 50 سنة)، وبنسبة (24.40%) لصالح الفئة العمرية (31-40 سنة)، وبنسبة (17.80%) لصالح الفئة العمرية (من 41-50 سنة)، وبنسبة (8.90%) لصالح الفئة العمرية (أقل من 30 سنة). أما حسب المتغير المؤهل العلمي، تتوزع أفراد العينة بنسبة (53.30%) لصالح الفئة (ماستر)، وبنسبة (28.90%) لصالح الفئة (دكتوراه)، وبنسبة (15.60%) لصالح الفئة (ليسانس)، وبنسبة (2.2%) لصالح الفئة (ماجستير). أما حسب المتغير سنوات الخبرة توزع أفراد العينة بنسبة (71.10%) لصالح الفئة (أكبر من 10 سنوات) وبنسبة (17.80%) لصالح الفئة (أقل من 05 سنوات)، وبنسبة (11.10%) لصالح الفئة (من 05-10 سنوات)، أما حسب المتغير الوظيفة فشملت العينة مهنيين وأكاديميين (أساتذة جامعيين، محافظ حسابات، محاسب معتمد، خبير محاسبي).

2.5.4. التحليل الوصفي لاتجاهات وآراء أفراد عينة الدراسة نحو متغيرات الدراسة:

في هذا الجزء سيتم عرض وتحليل آراء المستجوبين واستجاباتهم نحو متغيرات الدراسة وهذا من خلال القيم الإحصائية لمقاييس النزعة المركزية (المتوسط الحسابي) ومقاييس التشتت (الانحراف المعياري) كما هو مبين في الجداول التالية:

بالنسبة للمتغير المستقل: معايير أدلة الإثبات الجزائرية خلال مراحل عملية التدقيق

الجدول رقم (03): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة على نحو المتغير المستقل

رقم العبارة	العبارات	التحليل الوصفي			الاتجاه العام للمستجوبين
		(\bar{x})	(δ)	الوزن النسبي %	
01	خلال عملية التدقيق تستخدم المعيار رقم 500 المتعلق بـ"العناصر المتقنة"	2.4222	0.45171	80.74%	درجة عالية
02	خلال عملية التدقيق تستخدم المعيار رقم 505 المتعلق بـ"التأكيدات الخارجية"	2.7889	0.31059	92.96%	درجة عالية
03	خلال عملية التدقيق تستخدم المعيار رقم 510 المتعلق بـ"مهام التدقيق الأولية الأرصدة الإفتتاحية"	2.7333	0.44721	91.11%	درجة عالية
04	خلال عملية التدقيق تستخدم المعيار رقم 520 المتعلق بـ"الإجراءات التحليلية"	2.8000	0.32683	93.33%	درجة عالية

05	خلال عملية التدقيق تستخدم المعيار رقم 530 المتعلق بـ"السير في التدقيق"	2.5556	0.42935	85.19%	06	درجة عالية
06	خلال عملية التدقيق تستخدم المعيار رقم 540 المتعلق بـ"تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة به"	2.8222	0.35604	94.07%	01	درجة عالية
07	خلال عملية التدقيق تستخدم المعيار رقم 560 المتعلق بـ"أحداث تقع بعد إقفال الحسابات"	2.6222	0.53466	87.41%	05	درجة عالية
08	خلال عملية التدقيق تستخدم المعيار رقم 570 المتعلق بـ"استمرارية الاستغلال"	2.4000	0.39312	80.00%	09	درجة عالية
09	خلال عملية التدقيق تستخدم المعيار رقم 580 المتعلق بـ"النصريحات الكتابية"	2.4778	0.53253	82.59%	07	درجة عالية
المتغير المستقل:		2.6247	0.23485	87.49%	درجة عالية	

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يعرض الجدول أعلاه النتائج حساب قيم المتوسط الحسابي ، الانحراف المعياري، والاهمية النسبة للمتوسط الحسابي، لآراء واتجاهات أفراد العينة فيما يتعلق بمستويات الالتزام بمعايير أدلة الإثبات الجزائرية خلال مراحل عملية التدقيق بالمؤسسات الاقتصادية حيث نجد أن المتوسط حسابي الإجمالي للمتغير بلغ: 2.6247 أي بدرجة التزام عالية ونسبة بلغت 87.49 % حسب وجهة نظر عينة من المهنيين والاكاديميين ومن حيث ترتيب الالتزام بمعايير أدلة الإثبات الجزائرية بالمؤسسات الاقتصادية نجد متغير معيار رقم 540 "تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة به" احتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ 2.8222 وبدرجة التزام عالية يليه معيار رقم 520 "الإجراءات التحليلية" حيث احتل المرتبة الثانية ونسبة بلغت 93.33%. من حيث تطبيقه لدى بالمؤسسات الاقتصادية وفي المرتبة الاخيرة نجد معيار رقم 570 استمرارية الاستغلال. ونسبة بلغت 80.00%.

بالنسبة للمتغير التابع: جودة المعلومات المحاسبية

الجدول رقم (04): نتائج تحليل إجابات أفراد العينة نحو المتغير التابع جودة المعلومات المحاسبية

رقم العبارة	العبارات	التحليل الوصفي		
		(\bar{x})	(δ)	الوزن النسبي %
01	البعد الأول: الموثوقية	2.8056	0.24361	93.52%
02	البعد الثاني: الملائمة	2.7222	0.41705	90.74%
03	البعد الثالث: القابلية للمقارنة	2.7556	0.48409	91.85%
04	البعد الرابع: القابلية للفهم	2.7481	0.34198	91.60%
المتغير التابع:		2.7587	0.30392	91.96%

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

يعرض الجدول أعلاه النتائج حساب قيم المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، والاهمية النسبة

للمتوسط الحسابي، لآراء واتجاهات أفراد العينة فيما يتعلق بمستويات توفر المتغيرات جودة المعلومات المحاسبية بالمؤسسات الاقتصادية حيث نجد أن المتوسط حسابي الإجمالي بلغ: 2.758 أي بدرجة توفر عالية ونسبة بلغت 91.96 % ومن حيث ترتيب توفر أبعاد جودة المعلومات المحاسبية نجد متغير البعد 01:الموثوقية احتل المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ 2.805 وبدرجة توفر عالية ونسبة بلغت 93.52%. يليه البعد 03:القابلية للمقارنة ونسبة بلغت 91.85%. حيث احتل المرتبة الثانية من حيث أهميته لدى المستجوبين يليه البعد 04: القابلية للفهم في المرتبة الثالثة ونسبة بلغت 91.60%. يليه البعد 02: الملائمة في المرتبة الرابعة ونسبة بلغت 90.74%.

6.4. تقييم النموذج البحث واختبار الفرضيات:

بالنسبة لتقييم النموذج القياسي أي دراسة من خلال استخدام معايير تقييم نماذج القياس وفق نمذجة (SEM-PLS) فإن نتائج تقييم وبعد إجراء بعض التعديلات على النموذج بحذف بعض المؤشرات (العبارات) وهي [Yd12، Ya3، Ya2] فقد تم استيفاء جميع معايير التقييم (الصدق التقاربي (Convergent validity) /الصدق التمايزي (Discriminant Validity) /الموثوقية الاتساق الداخلي (Internal Consistency Reliability)) فوق العتبة. مما يدعم الموثوقية والمصادقية للمتغيرات والمؤشرات (العبارات) التي تتضمنها النموذج وملائمته للإطار النظري للبحث حسب وفق الواقع الميداني للدراسة (بيانات العينة) وأنها صالحة لتقييم النموذج الهيكلي وهذا من خلال اعتماد على مجموعة من المعايير معامل التحديد (R^2)، حجم الأثر (f^2)، دلالة إحصائية لمعاملات المسار وتشخيص مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة من خلال معيار VIF، ولتحديد القدرة التنبؤية (Q^2) للنموذج البحث وتم اختبار فرضيات الدراسة. واستخلاص النتائج.

1.6.4. تقييم التداخل الخطي بين المتغيرات بالنموذج الهيكلي للدراسة:

حيث قبل الانتقال إلى تقييم الدلالة الإحصائية لمعاملات المسار للعلاقات بين المتغير المستقل (الالتزام بمعايير أدلة الإثبات الجزائية خلال مراحل عملية التدقيق) وابعاد المتغير التابع (جودة المعلومات المحاسبية) فإنه من واجب فحص مدى خلو النموذج من مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة، ونتائج في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): فحص مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة

المتغيرات المستقلة	معيار رقم 500	رقم 505	رقم 510	رقم 520	رقم 530	رقم 540	رقم 560	رقم 570	رقم 580
قيم VIF	1.387	1.716	1.573	1.407	1.308	2.716	2.636	1.736	1.220

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SMART PLS.V 4

نلاحظ جميع القيم VIF أصغر من 5 ومنه فإن التداخل الخطي بين المتغيرات المستقلة لا تشكل مشكلة في تقييم النموذج الهيكلي.

2.6.4. تقييم معامل التحديد R^2 (التفسير)، حجم التأثير f^2 ، الملائمة التنبؤية Q^2 :

الجدول رقم (06): يبين تقييم (Q^2 ، f^2 ، R^2) في نموذج الدراسة

المتغير	علاقة التأثير	المتغير التابع	معامل التحديد R^2	حجم التأثير f^2	الملائمة التنبؤية للنموذج Q^2
الالتزام بمعايير أدلة الإثبات الجزائرية خلال مراحل عملية التدقيق	←	الموثوقية	متوسطة	0.490	أكبر من 0
	←	الملائمة	متوسطة	0.484	أكبر من 0
	←	القابلية للمقارنة	ضعيفة	0.188	أكبر من 0
	←	القابلية للفهم	ضعيفة	0.212	أكبر من 0

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SMART PLS.V 4

- بالنسبة للقدرة (الملائمة) التنبؤية للنموذج (Q^2): أي مدى قدرة النموذج على التنبؤ بالمتغير التابع وبالنظر إلى الجدول أعلاه نجد قيمة (Q^2) هي موجبة، ويشير ذلك إلى أن المتغيرات (الالتزام بمعايير أدلة الإثبات الجزائرية خلال مراحل عملية التدقيق) لهما ملائمة أو قدرة تنبؤية بالمتغيرات (الموثوقية، الملائمة، القابلية للمقارنة، للفهم).

- تفسير قيم معامل التحديد (R^2) لنموذج للدراسة: فانه تبين لنا أن الالتزام بمعايير أدلة الإثبات الجزائرية خلال مراحل عملية التدقيق تفسر 58.20% من التغيرات التي تحدث في تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال بعد الموثوقية. وهي قيمة متوسطة لأنها ضمن مجال (R^2 أكبر 0.50 وأقل من 0.75). ونفس تفسير مع باقي القيم.

- ونظر في قيم حجم التأثير effect size (f^2): نجد أنه تبين قيمة ($f^2=0.490$) حجم تأثير متغير الالتزام بمعايير أدلة الإثبات الجزائرية خلال مراحل عملية التدقيق على بعد الموثوقية عند تثبيت باقي المتغيرات حيث نعتبر هذا تأثير مرتفع لأنه ضمن مجال (F^2 أكبر من 0.35). وتأثير متوسط على بعد القابلية للفهم لأن $F^2 = 0.212$ ضمن مجال ($0.15 \leq F^2 < 0.35$).

3.6.4. تقييم الدلالة الإحصائية لمعاملات المسار للعلاقات في النموذج الهيكلي للبحث واختبار الفرضيات:

لتقدير دلالة الاحصائية لمعاملات المسار للعلاقات في النموذج الهيكلي للبحث واختبار الفرضيات فإنه يمكن اعتماد على قيم T ومقارنتها مع قيمة الحرجة $T=1.96$ عند 0.05 أو قيمة الاحتمال الخطأ (P Values) ومقارنتها مستوى الدلالة 0.05 ويعرض الجدول التالي ملخصاً لتقديرات معاملات المسار،

وقيم P. كما يلي:

الجدول رقم (07): تقييم دلالة الاحصائية لمسارات للعلاقات في نموذج البحث واختبار الفرضيات

قرار	الدلالة الإحصائية؟ (P<0.05)	P Values	معاملات المسار Path Coefficients	العلاقات التأثير بين المتغيرات
توجد علاقة دالة احصائيا	نعم	0.000	0.680	الموثوقية
توجد علاقة دالة احصائيا	نعم	0.000	0.571	الملائمة
توجد علاقة دالة احصائيا	نعم	0.000	0.398	القابلية للمقارنة
توجد علاقة دالة احصائيا	نعم	0.000	0.418	القابلية للفهم

المصدر: بالاعتماد على مخرجات برنامج SMART PLS.V4

- بالنسبة للدلالة للإحصائية لمعامل المسار (0.680) للعلاقة بين الإلتزام بمعايير أدلة الإثبات الجزائرية خلال مراحل عملية التدقيق ← تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال بعد الموثوقية، فإننا نجد قيمة القيمة الاحتمالية بلغت (p-Values=0.000) هي أقل من 0.05، وبذلك نستنتج أن العلاقة بين المتغيرين دالة إحصائيا. وبشكل عام، توفر هذه النتائج الاحصائية دعما واضحا في أن المتغير (الإلتزام بمعايير أدلة الإثبات الجزائرية خلال مراحل عملية التدقيق) له تأثيرا إيجابيا ذا دلالة إحصائية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال بعد الموثوقية؛ بقيمة (0.680) وحدة. ومنه نقبل الفرضية التي تنص: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين الإلتزام بمعايير أدلة الإثبات خلال مراحل عملية التدقيق وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية من خلال بعد الموثوقية.

- بالنسبة للدلالة للإحصائية لمعامل المسار (0.571) للعلاقة بين الإلتزام بمعايير أدلة الإثبات الجزائرية خلال مراحل عملية التدقيق ← تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال بعد الملائمة، فإننا نجد قيمة القيمة الاحتمالية بلغت (p-Values=0.000) هي أقل من 0.05، ومنه نقبل الفرضية البديلة التي تنص: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين الإلتزام بمعايير أدلة الإثبات خلال مراحل عملية التدقيق وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية من خلال بعد الموثوقية.

- بالنسبة للدلالة للإحصائية لمعامل المسار (0.398) للعلاقة بين الإلتزام بمعايير أدلة الإثبات الجزائرية خلال مراحل عملية التدقيق ← تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال بعد القابلية للمقارنة، فإننا نجد قيمة القيمة الاحتمالية بلغت (p-Values=0.000) هي أقل من 0.05، ومنه نقبل الفرضية التي تنص: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين الإلتزام بمعايير أدلة الإثبات خلال مراحل عملية التدقيق وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية من خلال بعد القابلية للمقارنة.

- بالنسبة لدلالة الإحصائية لمعامل المسار (0.418) للعلاقة بين الالتزام بمعايير أدلة الإثبات الجزائرية خلال مراحل عملية التدقيق ← تحسين جودة المعلومات المحاسبية من خلال بعد القابلية للفهم، فإننا نجد قيمة القيمة الاحتمالية بلغت (p-Values=0.000) هي أقل من 0.05، ومنه نقبل الفرضية التي تنص: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين الالتزام بمعايير أدلة الإثبات خلال مراحل عملية التدقيق وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية من خلال بعد القابلية للفهم.

5. خاتمة:

تطرقنا في هذه الدراسة إلى علاقة الالتزام بمعايير أدلة الإثبات خلال مراحل عملية التدقيق وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية من خلال الأبعاد الأربعة (الموثوقية والملاءمة والقابلية للفهم والمقارنة)، وتوصلت الدراسة إلى أن معايير أدلة الإثبات الجزائرية توفر الإرشادات حول كيفية ومتطلبات جمع أدلة إثبات كافية وملائمة، كما أن جودة المعلومات المحاسبية تتحقق من خلال الالتزام بهذه المعايير من طرف مراجع الحسابات الخارجي.

نتائج الدراسة:

- تقدم معايير أدلة الإثبات الجزائرية للمراجع الخارجي الكيفية والمتطلبات اللازمة لجمع أدلة إثبات كافية ومناسبة؛
- إن أساس عملية التدقيق هو جمع أدلة الإثبات وتقييمها، وجودة المعلومات المحاسبية تكمن في الأحكام التي يتخذها المراجع الخارجي بالاعتماد على جودة الأدلة التي يجمعها؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين الالتزام بمعايير أدلة الإثبات خلال مراحل عملية التدقيق وجودة المعلومات المحاسبية من خلال بعد الموثوقية؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين الالتزام بمعايير أدلة الإثبات خلال مراحل عملية التدقيق وجودة المعلومات المحاسبية من خلال بعد الموثوقية؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين الالتزام بمعايير أدلة الإثبات خلال مراحل عملية التدقيق وجودة المعلومات المحاسبية من خلال بعد القابلية للمقارنة؛
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) بين الالتزام بمعايير أدلة الإثبات خلال مراحل عملية التدقيق وجودة المعلومات المحاسبية من خلال بعد القابلية للفهم.

اقتراحات والتوصيات:

- ضرورة تكوين مراجعي الحسابات الخارجيين وتوعيتهم بحجم مسؤولياتهم تجاه جمع أدلة الإثبات الكافية والمناسبة، لأهميتها في تدعيم حكمهم وإبداء آرائهم حول مدى سلامة عرض وعدالة القوائم المالية والتقارير عنها؛
- التنسيق بين الأكاديميين والمهنيين في مجال التدقيق لمساعدة الباحثين والطلبة على المعرفة الدقيقة بمجال التدقيق؛
- عقد ورشات عمل والاستعانة بخبراء في مجال التدقيق بهدف تطوير كفاءة معدي القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة والتدقيق الجزائرية؛
- نظرا لأهمية المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرار من طرف مستخدميها، يجب على مراجع الحسابات الخارجي أن يكون على معرفة كافية بالإطار المفاهيمي للقوائم المالية، وخصائص جودة المعلومات المحاسبية؛
- يجب أن يكون هناك تقييم دوري ومستمر بمدى الإلتزام بمعايير أدلة الإثبات الجزائرية من قبل الجهات المختصة، وذلك لما لها من أثر على جودة المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية.

6. قائمة المراجع:

- المراجع باللغة العربية:
 - تامر مزيد رفاعه. (2017). أصول تدقيق الحسابات وتطبيقاته على دوائر العمليات في المنشأة. عمان، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.
 - خالد أمين عبد الله. (2016). علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية والعلمية (ط. السادسة). عمان، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
 - خيرة معمري، و حاج قويدر قورين. (2019). جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على الإفصاح المحاسبي - دراسة حالة مؤسسة الإسمنت ومشتقاته بالشلف. مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، 15(21)، الصفحات 239-260.
 - ريمة بصري، و سفيان بن لقاسم. (2019). مدى تطبيق مدققي الحسابات للمعايير الدولية والمعايير الجزائرية للتدقيق الخاصة بأدلة الإثبات بتسليط الضوء على المعيار رقم 505 "المصادقات الخارجية" - دراسة إستطلاعية لعينة من الخبراء ومحافظي الحسابات في الجزائر-. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 6(3)، الصفحات 114-136.
 - سيد أحمد محمد شيرين مامون. (2020). أثر ممارسة المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية (دراسة ميدانية على سوق الخرطوم للأوراق المالية). مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 7(1)، الصفحات 257-283.
 - صلاح صاحب شاكر البغدادي، و أحمد نوفل عودة. (2017). أثر نظرية القيود على عملية التدقيق "بحث تطبيقي في ديوان الرقابة المالية الإتحادي). مجلة كلية التراث الجامعة، 1(21)، الصفحات 358-388.
 - طلال محمد علي الجعاوي، و رافد كاظم نصيف العبيدي. (2017). قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها (الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.
 - عبد الصمد عمر علي. (2018). التدقيق المحاسبي بين التأصيل العلمي والتطبيق العملي. الجزائر: دار هوميه.

- علي عبد القادر الذنبيات. (2021). تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية - نظرية وتطبيق - (ط. السابعة). عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
- فاطمة الزهراء رقايقية. (2021). التدقيق المحاسبي دروس وتطبيقات. تلمسان، الجزائر: النشر الجامعي الجديد.
- محمد أمين عكوش، و بشير كشرود. (2019). جودة المعلومات المحاسبية بين ملائمة القيمة العادلة وموثوقية التكلفة التاريخية. مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، 15(21)، الصفحات 223-238.
- معن محمد الحسن حامد العركي. (2021). تأثير المراجعة الخارجية على جودة معلومات القوائم المالية. المجلة العربية للنشر العلمي، 4(2)، الصفحات 183-214.
- نصر الدين عيساوي. (2018). التدقيق المالي وفقا للمعايير الدولية للتدقيق IAS؛ المعايير الجزائرية للتدقيق NAA؛ والمعايير الجزائرية لتقارير محافظ الحسابات NARCC. قسنطينة، الجزائر: مؤسسة نوميديغراف للنشر والإشهار.
- نور الدين أحمد قايد، و إسلام هلايلي. (2019). دور نظام المعلومات المحاسبية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية. مجلة إقتصاد المال والأعمال، 4(1)، الصفحات 241-252.
- نور الدين مزياي. (2021). الإطار الدولي للتدقيق المالي. قسنطينة، الجزائر: نوميديا.
- يوسف مومني، و الطيب فراخ. (2020). مساهمة التدقيق الإلكتروني في تحسين جودة المعلومات المحاسبية -دراسة ميدانية لعينة من المهنيين في الجزائر-. مجلة أفاق للبحوث والدراسات، 3(2)، الصفحات 307-323.
- المراجع باللغة الأجنبية:

- Abulgasem Zakari, M., & Saleh Mohamed Ahmad, n. (2014). **The Role of Audit Evidence Source in Enhancing the Quality and Reliability of Libyan Auditor's Report.** *Review of Integrative & Economics Research*, 3(1), pp. 1-12.
- Bukenya, M. (2014). **Quality of Accounting Information and Financial Performance of Uganda's.** *American Journal of Research Communication*, 2(5), pp. 183-203.
- Caraiman Adrian, C. (2015). **Accounting Information System - Qualitative Characteristics And The Importance Of Accounting Information At Trade Entities.** *Annals - Economy Series*, 1(2), pp. 168-174.
- Elgabali, W. (2020). **The possibility of using fair value accounting to improve the quality of Accounting Information In Egyptian Banks - An Applied Study -.** *Administrative And Financial Sciences Review*, 4(1), pp. 37-53.
- FASB. (2010). **Conceptual Framework for Financial Reporting.** New York, USA: Statement of Financial Accounting Concepts No. 8. Retrieved 7 24, 2022, from https://www.fasb.org/Page/ShowPdf?path=Concepts_Statement_No.8.Chapter_3_As_Is_sued.pdf
- Felix I. Lessambo .(2018) .**Auditing, Assurance Services, and Forensics** .New Britain, CT, USA ،USA: Palgrave Macmillan .<https://doi.org/https://doi.org/10.1007/978-3-319-90521-1>
- Hussin, S., Zainol, S., Arifin, T., & Samsuri, A. (2021). **Qualitative Characteristics of Financial Information Toward Quality of Financial Reporting in Malaysian Listed Manufacturing Firms.** *Asian Journal of Research in Business and Management*, 3(2), pp. 102-111.
- Jemal, A. D., & Mohsen, A. M. (2017). **The effect of disclosing intellectual capital on the quality of accounting.** *ZANCO Journal of Humanity Sciences*, 21(1), pp. 431-447.

7. الملاحق:

المركز الجامعي المقاوم الشيخ أمود بن مختار - إيليزي -

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

يشرف الباحثين بمعهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بالمركز الجامعي إيليزي أن يضعوا بين أيديكم هذا الإستبيان، بهدف الحصول

على أرائكم فيما يتضمنه من محاور لإستيفاء المعلومات المتعلقة بالجانب التطبيقي للدراسة الخاصة بالمقال، والذي يحمل عنوان:

دور الالتزام بمعايير أدلة الإثبات الجزائرية خلال مراحل عملية التدقيق في الرفع من جودة المعلومات المحاسبية - إستطلاع آراء عينة من

المهنيين والأكاديميين-

لذا يرجو الباحثين الإجابة عن محاور الإستبيان، ومما لا شك فيه أن توخي الدقة في إختيار الإجابة المناسبة سيكون له أثر كبير في إنجاز ونجاح

هذه الدراسة، والوصول إلى نتائج واقعية وفيدة.

ضع العلامة (X) في المكان المناسب:

1. المحور الأول: معلومات عامة حول عينة الدراسة

<input type="checkbox"/>	أنثى	<input type="checkbox"/>	ذكر	الجنس:
<input type="checkbox"/>	من 30 إلى 40 سنة	<input type="checkbox"/>	أقل من 30 سنة	الفئة العمرية:
<input type="checkbox"/>	أكثر من 50 سنة	<input type="checkbox"/>	من 40 إلى 50 سنة	
<input type="checkbox"/>	ماستر	<input type="checkbox"/>	ليسانس	المؤهل العلمي:
<input type="checkbox"/>	دكتوراه	<input type="checkbox"/>	ماجستير	
<input type="checkbox"/>	خبير محاسبي	<input type="checkbox"/>	أستاذ جامعي	المهنة:
<input type="checkbox"/>	محاسب معتمد	<input type="checkbox"/>	محافظ حسابات	
<input type="checkbox"/>	10-05 سنوات	<input type="checkbox"/>	أقل من 5 سنوات	سنوات الخبرة:
		<input type="checkbox"/>	أكبر من 10 سنوات	

2. المحور الثاني: الالتزام بمعايير أدلة الإثبات الجزائرية خلال مراحل عملية التدقيق

الرقم	البيان	موافق	محايد	غير موافق
معييار التدقيق الجزائري رقم 500 "العناصر المنقعة"				
1	تعتبر أدلة الإثبات الأساس الذي يعتمد عليه المدقق في إبداء رأيه حول مصداقية الكشوف المالية.			
2	في حالة عدم قدرة المدقق الحصول على أدلة الإثبات لأي سبب كان فإن المدقق يتنعم عن إصدار رأيه.			
معييار التدقيق الجزائري رقم 505 "التأكدات الخارجية"				
1	ليتحقق المدقق من أرصدة المؤسسة التي يدقق حساباتها يلجأ غالبا إلى أسلوب التأكدات الخارجية.			
2	يسمح الالتزام بمعييار التأكدات الخارجية بالحصول على أدلة إثبات أكثر موثوقية.			
معييار التدقيق الجزائري رقم 510 "مهام التدقيق الأولية الأرصدة الافتتاحية"				
1	يجمع المدقق كل العناصر المنقعة لتأكد من الأرصدة الافتتاحية لا تحتوي على اختلافات من شأنها التأثير على الكشوف المالية.			
2	يسمح الالتزام بمعييار مهام التدقيق الأولية الأرصدة الافتتاحية التحقق مما إذا كانت طرق المحاسبية ملائمة وتطبق بانتظام.			
معييار التدقيق الجزائري رقم 520 "الإجراءات التحليلية"				
1	يقوم المدقق بالإجراءات التحليلية بهدف تأسيس خلاصة عامة حول توافق الكشوف المالية.			
2	يسمح الالتزام بمعييار الإجراءات التحليلية بتحسين فهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة.			
معييار التدقيق الجزائري رقم 530 "السير في التدقيق"				
1	اعتماد معيار السير في التدقيق يساعد المدقق في اختيار عينة ما واستخراج استنتاجات حول المجتمع الإحصائي			
2	يسمح الالتزام بمعييار السير في التدقيق باكتشاف الأخطاء وحالات الغش.			

معيار التدقيق الجزائري رقم 540 "تدقيق التقديرات المحاسبية بما فيها التقديرات المحاسبية للقيمة الحقيقية والمعلومات الواردة المتعلقة به"			
1			على المدقق جمع العناصر المقتنعة والكافية للتحقق من عقلانية التقديرات المحاسبية والمعلومات المتعلقة بها في الملحق.
2			يسمح الالتزام بمعيار تدقيق التقديرات المحاسبية بتقييم ما إذا كانت قياس التقديرات المحاسبية والإنصاح عنها ينسجم مع متطلبات إعداد الكشوف ذات الصلة
معيار التدقيق الجزائري رقم 560 "أحداث تقع بعد إقفال الحسابات"			
1			تقوم المؤسسة بإعلام المدقق عن الأحداث اللاحقة من أجل تعديل التقرير إن لزم الأمر ذلك.
2			يجب على المدقق الحصول على العناصر المثبتة الكافية والملائمة المتعلقة بالأحداث اللاحقة التي تؤثر على الكشوف المالية.
معيار التدقيق الجزائري رقم 570 "استمرارية الاستغلال"			
1			يسمح معيار استمرارية الاستغلال بمعرفة القوة المالية المستقبلية للمؤسسة ونقاط الضعف التي قد تؤدي بها للإفلاس والتصفية.
2			خلو تقرير المدقق من الملاحظات حول عدم اليقين في استمرارية الاستغلال لا يشكل ضمان لقدرة الكيان على الإستمرارية.
معيار التدقيق الجزائري رقم 580 "التصریحات الكتابية"			
1			على المدقق مطالبة الإدارة بإرسال تصریحات كتابية تؤكد فيها أنها قدمت له كل المعلومات الضرورية التي تساعده في تدقيق الكشوف المالية.
2			في حالة عدم الحصول على التصریحات الكتابية المطلوبة من الإدارة يجب إعادة تقييم كفاءتها وإتخاذ التدابير المناسبة.

3. المحور الثالث: جودة المعلومات المحاسبية

الرقم	البيان	موافق	محايد	غير موافق
البعد الأول: الموثوقية				
1	هناك حرص على وجود درجة عالية من التطابق بين المعلومات والأحداث المراد التقرير عنها.			
2	يتم التأكد من أن المعلومات تقدم حقائق صادقة دون حذف، أو انتقاء للمعلومات لمصلحة فئة أو قرار معين.			
3	يتم التحقق من أن المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية تتسم بالموضوعية، ويمكن التحقق من صحتها.			
4	تلعب معايير أدلة الإثبات الجزائرية دورا متميزا في الكشف عن عدم حيادية المعلومات المحاسبية.			
البعد الثاني: الملائمة				
1	يتم التحقق من أن المعلومات المحاسبية تتسم بالبساطة والوضوح في العرض للمساعدة في إتخاذ القرارات المناسبة.			
2	يتم التأكد من تقديم المعلومات للمستخدمين في الوقت المناسب.			
3	تساهم معايير أدلة الإثبات الجزائرية في تحسين دور المعلومة المحاسبية في تقييم التنبؤات السابقة وتصحيحها.			
4	تساهم معايير أدلة الإثبات الجزائرية في توفير معلومات محاسبية لها قيمة استرجاعية تساعد على إتخاذ القرارات.			
البعد الثالث: القابلية للمقارنة				
1	تتضمن الكشوف المالية معلومات محاسبية قابلة للمقارنة سواء مع نتائج الفترات السابقة أو المؤسسات المماثلة.			
2	توفر معايير أدلة الإثبات الجزائرية خاصية قابلة للمقارنة للمعلومات المحاسبية المقدمة في الكشوف المالية من أجل زيادة كفاءتها وفعاليتها في إتخاذ القرارات.			
3	توفر معايير أدلة الإثبات الجزائرية معلومات محاسبية تمكن المستخدمين من التعرف على اتجاهات الوضع المالي، وأداء المؤسسة الاقتصادية.			
البعد الرابع: القابلية للفهم				
1	يتم التأكد من أن المعلومات الواردة في الكشوف المالية بسيطة واضحة وخالية من التعقيدات.			
2	يتم التحقق من الإفصاح عن السياسات والأساليب المحاسبية المتبعة في إعداد الكشوف المالية كاملة غير منقوصة			
3	تساهم معايير أدلة الإثبات الجزائرية في قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية			